

Distr.: General
12 May 2008
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٨٩٠ التي عقدها مجلس الأمن في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ في سياق نظره في البند المعنون "صون السلم والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى البيان الذي أدلى به رئيسه في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/3)، ويؤكد أن إصلاح قطاع الأمن يمثل عنصرا أساسيا في أي عملية لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء في بيئات ما بعد انتهاء النزاع. ويقر مجلس الأمن بأن إنشاء قطاع للأمن يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة هو أحد العناصر الضرورية لوضع الأساس للسلام والتنمية المستدامة.

"ويرحب مجلس الأمن بجهود الأمين العام في مجال إصلاح قطاع الأمن ويحيط علما بتقريره المعنون "ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن" المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/39).

"ويثني مجلس الأمن على سلوفاكيا وجنوب أفريقيا لمبادرتهما المشتركة في عقد حلقة العمل الدولية بشأن تحسين دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن في أفريقيا، في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ويحيط علما بالرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الواردة من الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وجنوب أفريقيا (S/2007/687). ويشجع مجلس الأمن على بذل المزيد من الجهود المماثلة.

"ويسلم مجلس الأمن بأن إصلاح قطاع الأمن هو عملية طويلة الأجل، ويؤكد مجددا أن تحديد النهج الوطني والأولويات الوطنية من أجل إصلاح قطاع الأمن هو حق سيادي للبلد المعني ومسؤوليته الأساسية. وينبغي أن تكون هذه العملية مملوكة وطنيا وذات جذور راسخة في الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد



المعني. ويشدد مجلس الأمن على أن الدعم القوي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يشكل أيضا أمرا حاسم الأهمية في تمكين القدرات الوطنية مما يعزز تولي البلد نفسه زمام أمور عملية الإصلاح، وهذا أمر حاسم لاستدامة هذه العملية.

”ويقرّ مجلس الأمن بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم الجهود الرامية لإصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني ويشدد على ضرورة استمرار مشاركتها. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن على ضرورة اتباع الأمم المتحدة لنهج كلي ومتسق إزاء إصلاح قطاع الأمن على نحو ما أوصى به الأمين العام، بتشاور وثيق مع الدول الأعضاء.

”ويشدد مجلس الأمن على أن دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن يجب أن يتم في إطار واسع النطاق من سيادة القانون وينبغي أن يسهم في التعزيز الشامل للأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، فضلا عن جهود التعمير والتنمية الأوسع نطاقا. وسيطلب ذلك التنسيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة، لا سيما الفريق المعني بالتنسيق في مجال سيادة القانون والموارد، لضمان اتساق النهج.

”ويؤكد مجلس الأمن الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام، عن طريق استراتيجياتها المتكاملة لبناء السلام، في ضمان استمرار تقديم الدعم الدولي للبلدان الخارجة من النزاع. ويقرّ مجلس الأمن أيضا بأهمية استمرار التعاون الوثيق والشراكات الوطيدة مع الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة الثنائية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل، حسب الاقتضاء، إدراج توصياته المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في التقارير الدورية التي يصدرها بشأن عمليات الأمم المتحدة التي صدر تكليف بها من مجلس الأمن“.